الأمن الغذائى القومى قضية تستحق الاهتمام

د. مصطفى فايز

تستورد الدول العربية معظم حاجاتها من الغذاء.. وقد زادت كلفة الاستيراد من « ١٥ » مليار دولار عام ٢٠٠٦ إلى « ٢٠ » ملياراً فى ٢٠٠٧

«لا حرية لشعب يأكل من وراء البحار».

«من لا يأكل من فأسه لا يفكر من رأسه».

«من لا يملك قوته لا يملك قراره».

«من يأكل من مال اليهودى يحارب بسيفه».

كنت أسمع وأقرأ هذه المقولات كثيرًا ولكننى لم أكن أعطيها ما تستحق من اهتمام؛ لأنى كنت مقتنعًا بأن الاكتفاء الذاتى هو إحدى طروحات المعسكر الاشتراكى آنذاك، وأن الغذاء يصدر ويستورد، تمامًا مثل أى سلعة أخرى. ولكن بعد مرور سنوات طويلة أيقنت أن الغذاء هو أهم بكثير من أن يكون سلعة تصدر وتستورد، وأن الشعوب – حتى الغنية منها– التى تعتمد على الخارج أو ما وراء البحار فى غذائها هى شعوب مغلوبة على أمرها، ولا تملك كامل حريتها.

على هامش مصطلح الأمن الغذائى:

وتصنف الدول التى تعانى مشكلة الأمن الغذائى إلى ٣ مجاميع. أولاها دول فقيرة، تعتمد كليًا فى أو فى الجزء الأكبر من غذائها على المساعدات المقدمة لها من الخارج. ثم دول فقيرة أخرى تعتمد على المساعدات الغذائية من الخارج، وفى الوقت نفسه تعرض أراضيها الزراعية لمن يدفع أكثر.

ثم هناك دول غنية استفحلت فيها مشكلة الأمن الغذائى نتيجة للكثرة السكانية أو غلاء أسعار المواد الغذائية، وهذه الفئة من الدول هى التى تتطلع لما وراء الحدود للحصول على أراضٍ زراعية: إما لزراعتها لتغذية شعوبها أو للتجارة بإنتاجها الزراعى. وفى كلتا الحالتين لا تستفيد الشعوب صاحبة الأراضى المستغلة من الأمر كثيرًا.

وكانت هذه العملية ولغاية سنوات قليلة تسمى بالاستثمار، أما الآن فتوصف بأنها «الاستعمار الزراعى الجديد».

ويجب أن ندرك أن الدول التى تعانى مشكلة الأمن الغذائى مثل

مصر يزداد عددها باطراد، وستكون فى فترة زمنية قليلة مشكلة الجميع بلا استثناء.

وحسب تقرير صدر أخيرًا من منظمة التنمية الزراعية العربية التابعة لجامعة الدول العربية فإن الدول العربية تستورد معظم حاجاتها من الغذاء، وزادت كلفة الاستيراد من ١٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠ مليارًا فى ٢٠٠٧. ونتيجة لظروف الدول العربية والمشكلات التى تواجهها مثل: شح المياه والتصحر وبعثرة المراعى الطبيعية والنمو السكانى الرهيب والجفاف والقحط الذى يبدو أنه سمة ملازمة لهذه المنطقة من دون دول العالم، فإن الإنتاج الزراعى والثروة الحيوانية قليلة جدًا فى هذه المنطقة. ونظرًا للنقص الشديد فى أعداد الرؤوس الحيوانية وذلك للأسباب السابقة، فإن التجارة الشرعية واللا شرعية بالحيوانات الحية ومنتجاتها قد انتشرت هنا بين دول المنطقة وخارجها، مما أدى إلى زيادة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتى بدورها تؤثر على صحة الإنسان مثلما تؤثر سلبًا على الأمن الغذائى.

وخلال نصف قرن فقط ازدادت أعداد الشعب المصرى ثلاثة أضعاف، فيما تراجع عدد الحيوانات المرتبطة بالزراعة، أما قطاع الدواجن الذى كان ينمو باطراد ويقدم أكثر البروتين الحيوانى فقد كان يعتمد على العلف والمستلزمات المستوردة. وبعبارة أخرى فإن الثروة الحيوانية -وبالأخص قطاع الدواجن- تعتمد بدورها على ما وراء الحدود فى احتياجاتها التى تقوم عليها.

استطاعت أفغانستان.. رغم ظروفها البائسة.. إنتاج ٩٠٪ من احتياجاتها من القمح.. فلم يكن أمنها الغذائى أسوأ منا

وفى مقارنة بسيطة مع دول أشد فقرًا خارج منطقتنا مثل أفغانستان -التى نستخف بها- نرى أن هذه الدولة وبظروفها السيئة التى مرت بها فى العقود الأخيرة استطاعت عام ٢٠٠٧ إنتاج ٩٠٪ من احتياجاتها من القمح بدون أن يعرض حكامها أراضيها لمن يدفع أكثر.

الحالة العراقية:

أما العراق الذى على أرضه بدأت الزراعة منذ ٧ آلاف سنة، وبه نهران دائما الجريان، وكانت يومًا مسطحات المياه العذبة به تعادل ما يوجد فى كل الدول العربية مجتمعة، علاوة على حوالى ٢٢٠ ملم من الأمطار التى تهطل سنويًا على البلاد، وتشكل الأرض الخصبة الزراعية نحو خُمس مساحة العراق، بينما هذه النسبة فى دولة زراعية مثل مصر لا تتعدى ٥٪ من مساحتها، وتقدر الأراضى الزراعية العراقية بتسعة ملايين ونصف المليون هكتار.

تجارب وخبرات الآخرين

ولننظر ماذا فعلت الدول الشرق الأوسطية والآسيوية لتوفير الأمن الغذائى لشعوبها، بعكس مصر التى لا نرى من المسئولين فيها أى محاولات جدية لزيادة الرقعة الزراعية أو لتنمية الثروة الحيوانية.

بينما خرجت هذه الدول من حدودها وحصلوا بطرق عدة (أكثرها غير شرعية) على أرض زراعية من دول فقيرة تشكو مشكلة الأمن الغذائى.

ولنأخذ مملكة البحرين مثلا والتى هى قليلة السكان قليلة

المساحة. هذه المملكة الصغيرة تعرف بحق أهمية الأمن الغذائى؛ فقد توجهت إلى الفلبين وهى دولة يبلغ عدد سكانها نحو ٩٠ مليون نسمة، ولا يملك ٧٠٪ من مزارعيها وفلاحيها أراضى زراعية، ومع ذلك حصلت البحرين على أرض زراعية بالفلبين لإنتاج الأرز ليتم استهلاكه بالبحرين، وذلك حسب نشرة جوينت بريس فى ٢٤من يونية ٢٠٠٩. ويبدو أن هناك معارضة داخلية بالفلبين لهذا الاتفاق مع البحرين، وسرعان ما توجه السيد الحواج عضو غرفة تجارة البحرين إلى تايلاند وذلك حسب جريدة الخليج اليومية فى ٢٥ من يونية ٢٠٠٩ لتأمين صفقة مماثلة أو مكملة للاتفاق مع الفلبين إذا ما واجهه عائق. وعلى الوتيرة نفسها وفى تقرير حديث نُشر فى مجلة ديلى نيوز الباكستانية يوم ١٤من مايو ٢٠٠٩ قالت الصحيفة إن الإمارات العربية ستحصل على مساحة مليون هكتار من باكستان.

وقد شبّه أحد كتاب الجريدة المعاهدة بمعاهدة شركة الهند الشرقية التى عن طريقها استعمرت بريطانيا شبه القارة الهندية لأكثر من قرنين من الزمان.

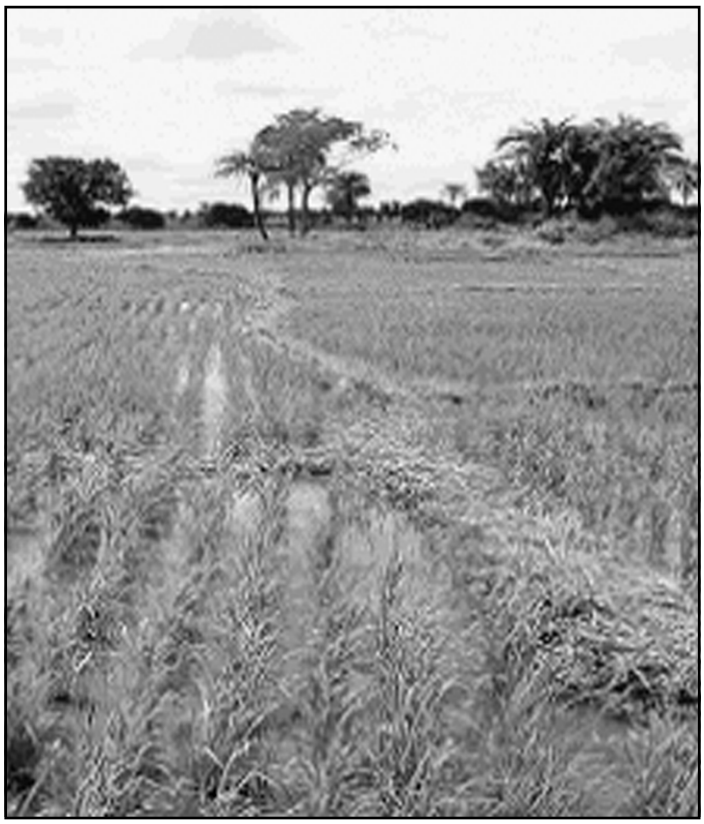

• البحرين اتجهت إلى الفلبين واستأجرت منها أراضى لزراعة الأرز؛ لضمان سد حاجة شعبها من هذه السلعة الحيوية

• وقعت إمارة أبو ظبى معاهدة طويلة الأمد مع تركيا بمبلغ ٦ مليارات دولار للحصول على أراضٍ زراعية بها

وفى ١٠ من يوليو نشر موقع مكتوب الاقتصادى أن إمارة أبو ظبى وقّعت بدورها معاهدة طويلة الأمد مع تركيا بمبلغ ٦ مليارات دولار للحصول على أراضٍ زراعية بها.. والسؤال المهم هو: ماذا فعلت مصر من أجل زيادة الـ٦ مليون فدان التى تزرع بها منذ زمن طويل حتى الآن، وبالتالى ماذا فعلت لزيادة الـ٦ مليون بقرة وجاموسة بها.

وحسب جريدة ديلى تلجراف فى ١٤من يوليو ٢٠٠٩ فإن ما تصرفه المملكة وأبو ظبى فى هذين المشروعين يعادل ما صرفته كل دول التعاون الخليجى عام ٢٠٠٧ على شراء أسلحة أمريكية، وما هذا إلا دليل على أن هذه الدول تعطى أهمية للأمن الغذائى موازية لأمنها القومى.

إن حضارة مصر هى حضارة الماء، فيجب أن نحافظ عليه، وعلى مدى الزمان من هيردوت الذى قال كلمته المشهورة: «مصر هبة النيل» حتى سيدنا عمرو بن العاص الذى وصفها للخليفة العظيم عمر بن الخطاب بأنه يتخللها نهر ميمون العذوات مبارك الروحات، وسيظل هذا النهر هو شريان الحياة لها، وهذا هو ما فعله محمد على وأبناؤه عندما أقاموا القناطر والسدود وشقوا الترع والقنوات (ترعة الإبراهيمية- التى شقها إبراهيم باشا وترعة الإسماعيلية التى شقها الخديوى إسماعيل و... و...) وهذا هو الطريق لنهضة مصر، وإذا لم نكن متحدين وأقوياء وأمناء وفاهمين وواعين لما يدار حولنا ولما يراد بنا وبالمنطقة كلها فإن خيارنا سيكون واحدًا من اثنين: إما الموت جوعًا وإما الموت عطشًا.

انتبهت دول الخليج إلى أهمية أمنها الغذائى.. فأنفقت على وسائل تأمينه أكثر مما تنفق على تسليحها

المطلوب

والمطلوب إذن من الحكومة المصرية والبرلمان إعطاء الأهمية القصوى لتحسين الوضع الزراعى والأمن الغذائى المصرى بطريقة صحيحة وليس البحث عن حلول جزئية مبتسرة، وأن تعلم أن الشاحنات والبواخر والطائرات التى تجلب الطعام والشراب للمصريين سواء كغذاء مستورد من القمح للإنسان أو الذرة الصفراء للحيوان أنها لن تجد قريبًا ما تجلبه لنا، وربما يصعب شراؤها لارتفاع ثمنها.

وللتخفيف من مشكلة الأمن الغذائى ولتحسين مستوى الزراعة المصرية فإن على الحكومة رفض ما تمليه عليها دول منابع النيل وتسلط هذه الدول فى تحديد مناسيب المياه المنصرفة لمصر، ويجب اعتبار هذه المسألة مسألة حياة أو موت. ويجب أن يقوم المسئولون فى مصر بوضع مشكلة الأمن الغذائى فى أعلى قائمة أولوياتهم؛ لأن الأمن الغذائى قد يكون المخلب الذى ربما تستغله الدول الأجنبية للتدخل فى شئون مصر والمساس بسيادتها وأمنها.

وأخيرًا وليس آخرًا فإن مشكلة الأمن الغذائى بمصر قابلة لأن تخف حدتها، إذا اقتنع أولو الأمر بأهمية الزراعة واقتنعوا أن الأمن الغذائى لا يقل أهمية عن الأمن القومى، وهذا يعنى ببساطة أن الأمن الغذائى لا يبدأ ولا يتحقق إلا بإرادة سياسية ورؤية استراتيجية، وكلاهما مفتقدان منذ زمان محمد على وأولاده حتى الآن.